مجلة الجامعة القاسمية
للاقتصاد الإسلامي

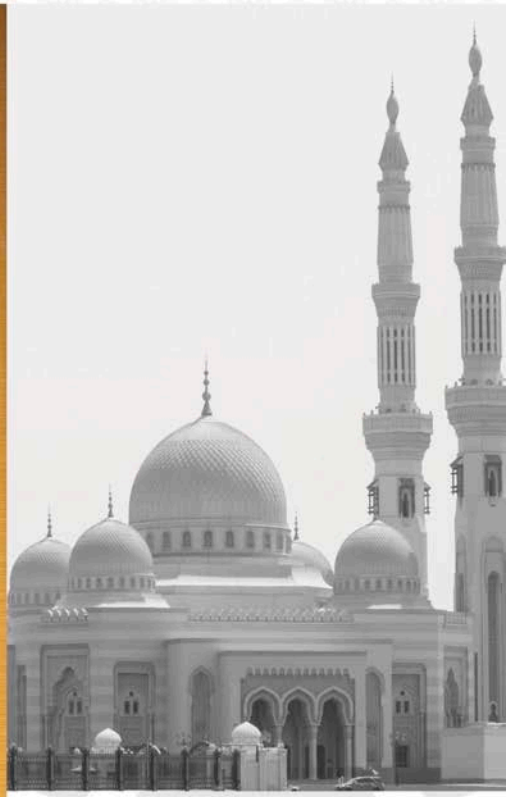

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

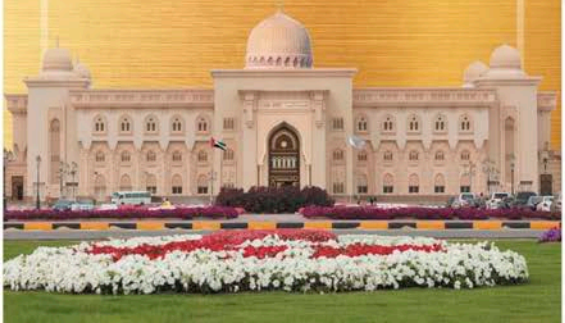

المجلد: 6، العدد: 1

ذو الحجة 1447هـ / يونيو 2026م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2788-5542

AQU Journal of Islamic Economics, Vol. 6 No. 1, pp. 01-26 (Jun. 2026)
DOI:10.52747/aqujie.6.1.495
E-ISSN 2788-5550 / ISSN 2788-5542

دور الوقف المائي في تعزيز الأمن المائي المستدام

THE ROLE OF WATER ENDOWMENT IN ENHANCING SUSTAINABLE WATER SECURITY[1]

جمال سالم عبيد الطريفي الشامسي
جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية

Jamal Salim Obaid Al Turifi Al Shamsi
Mohammad V University, Morocco

الملخص

تُعدّ ندرة المياه من أكثر التحديات العالمية إلحاحًا، لما يترتب عليها من آثار مباشرة في رفاهية الإنسان، وفي التنمية الاقتصادية، وفي الاستدامة البيئية. ويستلزم تحقيق الأمن المائي المستدام تبنّي آليات مبتكرة وشاملة، تكفل عدالة الوصول إلى المياه، وكفاءة إدارتها، والحفاظ على الموارد المائية على المدى البعيد. والوقف المائي صورة من صور الصدقة، يسعى الواقف من خلالها إلى الإسهام في أعمال البرّ، عبر تخصيص موارد مائية معينة لجهة منتفعة عامة أو خاصة، بنيّة التقرّب إلى الله تعالى. ويُمثّل الوقف المائي آليةً تنمويةً تُعزّز الأمن المائي عبر استدامة الوقف واستمرارية النفع العام. ويستثمر الموارد الطبيعية بما يصون مصالح الوقف، ويحفظ أصله، ويضمن استمرارية منافعه. ويتحقق ذلك بتبنّي أساليب تُنتج الموارد المائية وتستثمرها بما يكفل نفعها واستدامتها. ومن ثمّ يُسهم في تحقيق

[1] Article received: Nov. 2025; article accepted: Jan. 2026

الأمن المائي، خاصةً في ضوء الواقع البيئي المعاصر الذي يتسم باستنزاف الموارد المائية واختلال توازنها البيئي. وتكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى إحياء ممارسة الوقف المائي، وإعادة استثماره عبر مقاربات متجددة، ولفت الانتباه إلى دراسة أُسسه، وتطوير آلياته بما يتوافق مع الأطر التنظيمية الحديثة، واقتراح سُبل تفعيله داخل المجتمعات المعاصرة، إفادةً من هذا الموروث الحضاري الأصيل. وقد اعتمدت هذه الدراسة منهجًا نوعيًا لبحث دور الوقف المائي في تعزيز الأمن المائي المستدام، عبر مراجعة الدراسات ذات الصلة وتحليلها، التي تتناول أُسسه المفاهيمية، ودلالاته التاريخية، والتحديات التي تواجهه، وتطبيقاته المعاصرة. وتُشير النتائج إلى أن دمج الوقف المائي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للمياه وسياسات التنمية يستطيع استكمال الجهود الحكومية، والإسهام في تحقيق الأمن المائي المستدام.

Abstract

Water scarcity is among the most pressing global challenges, with direct implications for human well-being, economic development, and environmental sustainability. Achieving sustainable water security requires the adoption of innovative and inclusive mechanisms that ensure equitable access to water, efficient management, and long-term preservation of water resources. Water endowment is a form of charity through which the endower seeks to engage in acts of benevolence by dedicating certain water resources to a public or private beneficiary, with the intention of drawing closer to Allah the Almighty. Water endowment constitutes a developmental mechanism that enhances water security through the sustainability of endowment and the continuity of public benefit. It makes use of natural resources in a manner that safeguards the interests of the waqf, preserves its principal, and ensures the continuity of its benefits. This is achieved by adopting methods that produce and utilize water resources to guarantee their benefit and sustainability. Hence, it contributes to the realization of water security, particularly in view of the contemporary environmental reality characterized by the depletion of water resources and the disruption of their ecological

balance. The significance of this study lies in the need to revive the practice of water endowment, to reinvest in it through renewed approaches, to draw attention towards examining its foundations, developing its mechanisms in line with modern regulatory frameworks, and proposing ways to activate it within contemporary societies, thereby benefiting from this authentic civilizational heritage. This study has adopted a qualitative approach to examine the role of water endowment in enhancing sustainable water security through a review and analysis of relevant studies addressing its conceptual foundations, historical significance, challenges, and contemporary applications. The findings indicate that integrating water endowment into national water strategies and development policies can complement governmental efforts and contribute to the achievement of sustainable water security.

الكلمات المفتاحية: الوقف المائي، الأمن المائي، التنمية المستدامة، حوكمة المياه.

Keywords: Water Endowment, Water Security, Sustainable Development, Water Governance.

مقدمة

تمثّل المياه موردًا حيويًا للحياة، والنشاط الاقتصادي، والاستدامة البيئية؛ إلا أن النمو السكاني المتسارع، والتوسع الحضري غير المنضبط، وتغيّر المناخ، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، أسهمت مجتمعةً في تفاقم الضغوط على الموارد المائية على المستوى العالمي. وتشير التقديرات إلى أن مليارات الأشخاص حول العالم يواجهون بدرجات متفاوتة مشكلات متعلقة بالمياه، الأمر الذي جعل الأمن المائي قضية محورية لدى صانعي السياسات والممارسين في مجال التنمية.

اعتمدت المقاربات التقليدية لتحقيق الأمن المائي اعتمادًا كبيرًا على تطوير البنية التحتية بقيادة الدولة، والآليات القائمة على السوق، والمساعدات الدولية. ورغم ما حققته هذه المقاربات من تقدم ملحوظ، فإنها كثيرًا ما تواجه قيودًا تتصل بالتمويل والشمولية،

خاصة في الدول النامية والمناطق التي تعاني من شُحّ المياه. ونتيجة لذلك، يتزايد الاهتمام بالآليات البديلة والتكميلية التي تقوم على المشاركة المجتمعية، والمبادئ الأخلاقية، والاستدامة بعيدة المدى. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دور الوقف المائي بوصفه آلية مؤسسية راسخة، صُمّمت لخدمة المصلحة العامة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

ويتميّز الوقف بكونه ركيزة من ركائز الحضارة الإسلامية، إذ سجّل التاريخ الإسلامي شواهد متكاثرة على أثر هذه المؤسسة في حياة الأمة، وقد جسّدت تعاليم الدين وتوجيهات النبي ﷺ في الواقع المعاش سلوكًا وممارسةً. ولعل آلاف المساجد القائمة، والمبرّات الخيرية، ومئات أسبلة الوقف المائي، والخانات، والربط، والزوايا التي ما زالت تفيض بعطائها في أغلب الأقطار العربية والإسلامية، تشهد على فاعلية الوقف في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأمة.

ويُعدّ الوقف المائي وجهًا من أوجه الحضارة العربية الإسلامية، تجلّت معالمه في إنشاء المنشآت المائية المختلفة وحبسها وتسبيلها للانتفاع بها للعامة والخاصة، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذه الخلفية، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه المؤسسة الوقفية وأبعادها التنموية المعاصرة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بالوقف المائي وأنواعه، وبيان أسسه المفاهيمية.
2. استعراض نماذج تطبيقية للوقف المائي في الحضارة الإسلامية.
3. توضيح أهمية إدارة الوقف المائي في تعزيز الأمن المائي المستدام.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

1. الدور المحوري الذي يؤديه الوقف المائي في التنمية بالبلدان العربية والإسلامية.
2. الحاجة إلى التعريف بالشواهد التاريخية للوقف المائي في الحضارة الإسلامية.
3. إمكانية صياغة تصورات وتوصيات لإدارة الوقف المائي بما يُعزّز الأمن المائي المستدام.
4. الحاجة إلى إحياء سنّة الوقف المائي، واستثمار أصوله بصيغ تنسجم مع أساليب الاستثمار الحديثة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند تناول المفاهيم المرتبطة بالوقف المائي والأمن المائي والتنمية المستدامة، إلى جانب المنهج التاريخي عند استعراض الشواهد الحضارية للوقف الإسلامي، فضلًا عن المنهج الاستقرائي في رصد التطبيقات المعاصرة وتحليلها.

خطة الدراسة

تنتظم الدراسة في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للوقف، والوقف المائي، والأمن المائي، والتنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: مراجعة الأدبيات المتعلقة بالوقف المائي والأمن المائي والاستدامة.
- المبحث الثالث: نماذج من الوقف المائي في الحضارة الإسلامية.
- المبحث الرابع: مشاريع الوقف المائي المعاصرة في تعزيز الأمن المائي المستدام.
- المبحث الخامس: تحديات الوقف المائي وآفاق تطويره.

ثم تختم الدراسة بأبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي

يُعنى هذا المبحث بتأصيل المفاهيم المركزية التي تدور حولها الدراسة، وهي: الوقف، والوقف المائي، والأمن المائي، والتنمية المستدامة، بوصفها مدخلًا ضروريًا لاستيعاب الإطار النظري للبحث.

أولًا: مفهوم الوقف

يُعرَّف الوقف في النصوص التشريعية المعاصرة بأنه حبس الأصل وتسبيل المنفعة (قانون أوقاف الشارقة، 2018). وقد عُرّف في تشريع آخر بأنه تعميم المنفعة مع الحفاظ على أصل الملك الموقوف من الضياع (الجريدة الرسمية لحكومة دبي، 2022، ص 7).

وأصل الوقف في اللغة الحبس والمنع، يُقال: وقف الدابة إذا منعها من السير وحبسها، ووقفتُ الدار وقفًا أي حبستها في سبيل الله، ووقف فلان أرضه وقفًا مؤبدًا إذا جعلها حبيسًا لا تباع ولا تورث (الزبيدي، 2003، ج 4، ص 329). والحبس في اللغة هو المنع والإمساك (الزبيدي، 2003، ج 4، ص 234)، ويُجمع على أحباس، والحبس والمحبس موضعان للمحبوس (ابن منظور، 1993، ج 6، ص 45).

ويتبيّن مما سبق أن الوقف والحبس مترادفان في اللغة، وقد أكد ابن عرفة هذا التطابق بقوله عن لفظَي الوقف والحبس: "وهما في اللغة لفظان مترادفان" (التونسي، 1931، ص 410).

أما في الاصطلاح الفقهي، فإن الفقهاء يستعملون المصطلحَين للدلالة على المعنى ذاته. وقد أشار ابن عرفة (ت 803هـ) إلى ذلك بقوله: "الفقهاء بعضهم يعبّر بالحبس وبعضهم يعبّر بالوقف، والوقف عندهم أقوى في التحبيس" (التونسي، 1931، ص 410). وقد عُرِّف الوقف في الفقه الإسلامي بتعريفات متقاربة تتفق على المقصد من إنشائه وأدواره التكافلية، وإن اختلفت في رؤية كل مذهب من حيث أحكام استرجاعه،

ومدة عقده، والجهة المخوَّلة بالتصرف فيه. ولمزيد من التفصيل في تعريفات المذاهب الفقهية الأربعة للوقف وفق التسلسل الزمني لنشأتها، يُرجع إلى مرزوق (2019، ص 18-25).

ثانيًا: مفهوم الوقف المائي

انطلاقًا من التعريف اللغوي والاصطلاحي للوقف، ومن نظرة الإسلام إلى فلسفة الوقف، عرّف ابن عزوز (2011) الوقف المائي بأنه "ما يُوقف من موارد مائية لجهة عامة أو خاصة، على جهة التأقيت أو التأبيد بنية التقرب إلى الله تعالى" (ص 39). وهو تعريف موجز جامع، يستلزم استكمال أبعاده تحديد معنى المياه لغةً واصطلاحًا، نظرًا لارتباطه الوثيق بمحور الدراسة.

فالمياه في اللغة جمع ماء، وأصله موه، ولذا ظهرت الهاء في جمعه، وهو جنس يقع على القليل والكثير. والهمزة فيه مبدلة من الهاء، وأصله موه بالتحريك، تحوّلت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، ثم أُبدلت الهاء همزة. ويُجمع على أمواه جمع قلة، وعلى مياه جمع كثرة (ابن منظور، 1993، ج 6، ص 32).

أما في الاصطلاح، فقد عُرّفت المياه بأنها "جسم لطيف سيّال به حياة كل الأنام" (المقدسي، د.ت، ج 1، ص 55)، كما عُرّفت من منظور علمي بأنها المركّب الكيميائي السائل الشفاف الذي يتكوّن من ذرّتي هيدروجين وذرة أكسجين، ورمزه الكيميائي H_2O (الزوكة، 1995، ص 455).

والماء حياة الإنسان، قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾ **[الأنبياء: 30]**، وقال سبحانه: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**﴾ **[النور: 45]**

ولأهمية الماء في حياة الإنسان، ذكره الله تعالى في القرآن الكريم بصفات وطرق متعددة، فيما يربو على تسع وأربعين مرة (السروي، 2008، ص 22). وتتعدد وجوه أهمية الماء؛ فهو مصدر الشرب، وعنصر النظافة والطهارة، وله أهمية كبرى في تفاعلات

الخلايا، ويُشكّل نسبة كبيرة من الأجزاء النشطة حيويًا في جسم الإنسان، ويُسهم في تفتيت الغذاء داخل الفم والمعدة، فضلًا عن أهميته البيئية ودوره في إنتاج الطاقة وتوليدها (دبوس، 2012، ص 21-22).

ثالثًا: مفهوم الأمن المائي

تعدّدت تعريفات الأمن المائي تبعًا لتعدد زوايا النظر إليه من قِبل الباحثين باختلاف تخصصاتهم. ويمكن استخلاص تعريف جامع للأمن المائي بأنه حقّ كل فرد وقدرته على الحصول على كميات كافية من المياه النظيفة الصحية التي تحفظ كرامة الإنسان أينما كان وفي أي وقت، بالشكل الذي يُمكِّن الدولة من تلبية مختلف احتياجاتها في جميع المجالات، مع المحافظة على الموارد والنظم البيئية والحدّ من خطورة المياه (بوساق ومجدان، 2022، ص 1133). ويتسم هذا التعريف بالشمول والدقة في تصوّره للأمن المائي.

وللأمن المائي اليوم أبعاد شاملة، تمتد إلى جوانب تأمين احتياجات المجتمع من الموارد المائية، واستخداماتها المختلفة في متطلبات التنمية، وتأمين المنشآت والموارد المائية (بوساق ومجدان، 2022، ص 1133). كما عرّفه مطاوع (2013، ص 9) بأنه خليط من التهديدات والتطمينات، وما يستطيع الفرد أو الجماعة أو الدولة تحقيقه من حيث الكمّ والنوع والزمان والمكان عبر إدارة متكاملة.

رابعًا: مفهوم التنمية المستدامة

اختلف الباحثون في تعريف التنمية المستدامة، ولعل أجود التعريفات وأوسعها انتشارًا ما ورد في تقرير برونتلاند، ونصّه: التنمية التي تلبّي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو الإضرار بها (الجريوي، 2012، ص 24-25).

ويُفهم من هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وهي

نشاط يشمل قطاعات الدولة كافة، سواء أكان في القطاع العام أم الخاص أم على صعيد الأفراد، عبر تطوير الواقع وتحسينه من خلال الدراسة والتخطيط للمستقبل، والاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية (العشري، 2022، ص 288).

المبحث الثاني: مراجعة الأدبيات

تناولت دراسات عديدة الوقفَ ودورَه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وما يحمله من دلالات في تحقيق الاستدامة. فقد بحث الصالح (2001) والجريوي (2012) دور الوقف في دعم التنمية المستدامة من خلال الاستثمار الاجتماعي طويل الأجل وإعادة توزيع الموارد. وذهبت الدراستان إلى أن الوقف يُجسّد مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف بين الأجيال، وهي مبادئ تتسق مع الأطر الحديثة للاستدامة. كما يُبيّن عبد اللطيف وآخرون (2021) أن نظام الوقف يستطيع أداء دور فاعل في تحقيق مخرجات التنمية وضمان استدامتها متى توفرت له الحوكمة الملائمة، وأُدمج في السياسات العامة.

ويمتد الوقف المائي، كغيره من أشكال الوقف، إلى جذور التاريخ والحضارة الإسلامية، حيث استُخدم آليةً لتوفير الوصول العادل إلى المياه وتعزيز المنفعة العامة. وقد حظي دوره في إدارة الموارد المائية وحماية البيئة باهتمام متزايد في الدراسات المعاصرة. فقد قدّم ابن عزوز (2011) وعبد الرحيم (2011) تحليلَين شاملَين لإسهام الوقف المائي في إدارة الموارد المائية والحفاظ على البيئة، ولا سيما في المناطق الجافة وشبه الجافة. وتؤكد الدراستان أن الوقف المائي أسهم تاريخيًا في تمويل الآبار والقنوات وشبكات الري، بما يكفل استمرارية إمدادات المياه ويحدّ من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ومن خلال دراسة مقارنة للتجربة المغربية، يرى العيوني (2021) أن الوقف المائي يمثل نموذجًا فقهيًا قانونيًا اقتصاديًا متكاملًا، قادرًا على دعم حوكمة مائية مستدامة في ظل الأنظمة التنظيمية الحديثة.

ومن منظور الأمن المائي، ينظر باحثون مثل بوساق ومجدان (2022) ومطاوع (2013) إلى الأمن المائي بوصفه قضية متعددة الأبعاد، تشمل التوافر، وإمكانية الوصول، والجودة، والاستدامة. وعلى الرغم من تركيز الدراستَين على تطور مفهوم الأمن المائي، فإنهما تشيران ضمنًا إلى الحاجة إلى آليات بديلة ومجتمعية لمعالجة ندرة المياه. وفي هذا السياق، يبرز الوقف المائي بوصفه استجابة مؤسسية قادرة على استكمال السياسات الحكومية في قطاع المياه.

ويقدّم الرشيدي (2013) تحليلًا تاريخيًا للوقف المائي في المملكة العربية السعودية، يُوضح فيه إسهام مصادر المياه الموقوفة، كالعيون والآبار العامة، في التنمية العمرانية والاجتماعية. وتوسّعت الباحثة في دراستها اللاحقة (الرشيدي، 2017)، فأكدت أهمية إرساء العمل الوقفي المؤسسي لضمان تحقيق نتائج تنموية مستدامة. ويتناول محمد (2022) الأسس النبوية للوقف المائي ويستعرض تطبيقاته المعاصرة، مُبيّنًا أن الوقف المائي يمكنه تعزيز الأمن المائي المستدام إذا اقترن بممارسات إدارية فاعلة.

كما عالجت الدراسات السابقة الأبعاد البيئية والصحية المتعلقة بإدارة المياه. فقد ناقش دبوس (2012) الأحكام الفقهية المتصلة بتطهير المياه العادمة وإعادة استخدامها، وهو ما يحمل دلالات مباشرة على الاستخدام المستدام للمياه في المشاريع المموَّلة وقفيًا. ويقدّم كل من السروي (2008) والزوكة (1995) رؤى جغرافية وبيئية أشمل حول المياه، تؤكد الترابط الوثيق بين الماء وحياة الإنسان والتوازن البيئي، مما يُعزّز أهمية الوقف المائي بوصفه آلية قائمة على الحفظ والصون.

وتُبرز الدراسات القانونية والسياساتية الفرص والتحديات معًا، إذ تكشف الأطر التشريعية الرسمية، مثل تشريعات الأوقاف في إمارة دبي (الجريدة الرسمية لحكومة دبي، 2022) وقانون أوقاف الشارقة (2018)، تنامي الاعتراف المؤسسي بالوقف بوصفه كيانًا منظَّمًا قادرًا على الإسهام في تقديم الخدمات العامة.

أما الإسهامات البحثية الحديثة التي تناولت الوقف المائي والأمن البيئي مباشرة، فمنها دراسة عبيشات وعماري (2018) التي ربطت بين الوقف المائي وتحقيق الأمن البيئي المستدام. وتُشير نتائجها إلى أن الوقف المائي قادر على تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق الحماية البيئية متى أُدرج ضمن أطر حوكمة تشاركية.

المبحث الثالث: نماذج من الوقف المائي في الحضارة الإسلامية

يُعدّ الوقف من مآثر الإسلام ومفاخره في إصلاح المجتمع، وقد أدّت الأوقاف الإسلامية الخيرية دورًا محوريًا في نهضة التعليم، ونمو المجتمع ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا (الصالح، 2001، ص 167). وكان للوقف دور تاريخي فاعل في مجالات الحياة كافة، منذ نشأته في عهد النبي ﷺ، حيث كان توفير الماء العذب من أهم المجالات التي شملها الوقف الخيري (عبد الرحيم، 2011، ص 103).

وتُبيّن الدراسات أن فقه وقف الماء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالملكية، وبما سُمّي في الشريعة الإسلامية بحقوق الارتفاق. وقد وضعت المذاهب الفقهية الإسلامية أحكامًا خاصة بتملّك المياه والتصرف فيها ووقفها، كما خضعت المياه الموقوفة لإدارة خاصة تقوم على حسن إدارتها والحفاظ على الأوقاف الخاصة بها واستثمارها (عبد الرحيم، 2011، ص 103).

وتُولي الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة للوقف ومقاصده في حياة الفرد والمجتمع، يمكن إجمالها في الاعتبارات الآتية: أولًا، أن الماء نعمة من أجلّ نعم الله تعالى على عباده. ثانيًا، أنه وسيلة لصحة الأبدان. ثالثًا، أنه وسيلة لحفظ الصحة الإنسانية. رابعًا، أنه عنصر أساسي للحياة (ابن عزوز، 2011، ص 28-30).

ومن هذا المنطلق، ظهرت المؤسسات الوقفية في مجالات متعددة، وبرزت المؤسسات الوقفية المائية في الحضارة الإسلامية بصورة لافتة، ولا سيما في حواضر العالم

الإسلامي. وقد تولّت هذه المؤسسات تدبير شؤون الماء بالاستفادة من مياه الأمطار والأنهار والوديان والعيون، لخدمة المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والربط، أو المؤسسات التعليمية كالمدارس والكتاتيب والمعاهد والجامعات، أو المؤسسات الصحية كالمستشفيات والحمامات، بتزويدها بالماء الصالح للشرب والوضوء والطهارة (العيوني، 2021، ص 15-17).

وفي ما يأتي عرض لنموذجَين من الوقف المائي في الحضارة الإسلامية، يُمثّلان مؤشرَين حضاريَّين بارزَين: الأول من فترة النبوة، والثاني من فترة الازدهار الحضاري في العصر العباسي. علمًا بأن ثمة نماذج كثيرة في الأندلس والغرب الإسلامي، فضلًا عن بلدان العالم الإسلامي الأخرى كإندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران وغيرها من البلدان الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها.

النموذج الأول: وقف بئر رومة

بئر رومة بئر معروفة في المدينة المنورة، تُنسب إلى رومة الغفاري. اشتراها عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت 35هـ) فتصدّق بها. وقد وردت فيها الأحاديث النبوية الشريفة التي تتحدث عن عذوبتها وغزارتها (محمد، 2022، ص 2803-2805).

النموذج الثاني: وقف عين زبيدة

تُعدّ عين زبيدة من أوائل المشاريع المائية الكبرى في تاريخ الإسلام، وقد سُمّيت باسم زبيدة بنت جعفر زوجة الخليفة هارون الرشيد وابنة عمّه. وكان الغرض منها تزويد حُجّاج بيت الله الحرام بالماء، وإيصاله إلى مكة المكرمة لخدمة الحجيج، تلبيةً للحاجة الماسة إلى ذلك. وقد كلّفت مبالغ طائلة، ولا تزال آثارها باقية حتى اليوم بين العراق والحجاز (محمد، 2022، ص 2805-2806).

وقد أثبت تاريخ نظام الوقف والخبرة الإسلامية في هذا المجال أنه أسّس لما يُعرف اليوم بالتنمية المستدامة، بما تحمله من أبعاد تنموية شاملة، وذلك من خلال خصائصه

التي تُميّزه عن سائر الأنظمة الخيرية الإلزامية والطوعية. وتتمثّل هذه الخصائص في مبدأ استدامة التحبيس واستمرارية التسبيل، عبر ضمان أن تظل الأملاك الموقوفة مستغلَّة فيما خُصّصت له، تنتقل من جيل إلى آخر بعدالة في الاستفادة من خيرات الطبيعة (عبيشات وعماري، 2018، ص 278).

والوقف الإسلامي في نمو ببعض البلدان وتراجع في أخرى، نتيجة الأوضاع السياسية والإدارية لكل بلد. غير أن الأوقاف الإسلامية بوجه عام كانت ولا تزال وجهًا مشرقًا من أوجه الحضارة العربية الإسلامية. وثمة نماذج كثيرة لأوقاف المياه وإدارتها، اندثر بعضها واستمر بعضها الآخر إلى الوقت الحالي بفضل تعاقب الدول وإصلاحها لها، ومن ذلك العين العزيزية في مدينة جدة بالحجاز، لما لها من أهمية لسكان جدة وللحجيج (الرشيدي، 2013).

المبحث الرابع: مشاريع الوقف المائي في تعزيز الأمن المائي المستدام

قبل استعراض مشاريع الوقف المائي في تعزيز الأمن المائي، تجدر الإشارة إلى تقسيمات الموارد المائية وأبعاد التنمية المستدامة، باعتبارهما محورَين رئيسَين في هذا المبحث.

أولًا: تقسيمات الموارد المائية

تنقسم الموارد المائية بصفة عامة إلى موارد طبيعية تقليدية، وموارد مائية غير تقليدية:

1. الموارد الطبيعية التقليدية

- المياه السطحية: وتتمثل في مياه البحار والمحيطات والبحيرات، ومياه الأمطار، ومياه الأنهار والأودية، والمياه المخزنة في السدود والبرك والسقايات.

- المياه الجوفية: وهي المياه الموجودة في الطبقات الجيولوجية المختلفة في الأعماق والأماكن المتفاوتة في الكمّ والكيف، وتُستخرج عن طريق العيون والغيول والآبار.

2. الموارد المائية غير التقليدية

وهي موارد تُوفَّر نتيجة معالجات معينة لتصبح صالحة للاستعمال، ومنها:

- المياه المحلّاة، ومصدرها المياه الجوفية المالحة وشبه المالحة، أو مياه البحر.
- المياه المستعملة المطهَّرة، وتُستمدّ غالبًا من مياه الصرف الصحي والصناعي.

ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أبعاد أساسية تسعى لتحقيقها، تتمثّل في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

يسعى البعد الاقتصادي إلى تحقيق الاستدامة في نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكميّة والنوعيّة، شريطة ألّا يكون النمو على حساب البيئة، وأن يكون مقترنًا بخلق مزيد من فرص التشغيل، بما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع. كما يجب أن يكون النمو متوافقًا مع قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على استخدام الموارد. ويرتكز هذا البعد على أربعة أُسس متكاملة، هي: النمو الاقتصادي المستدام، وكفاءة رأس المال، وإشباع الحاجات الأساسية، والعدالة الاقتصادية. وفي المقابل، لا يتحقق البعد الاقتصادي إلّا بالمحافظة على البيئة وتنميتها عبر الأجيال.

أما البعد الاجتماعي فيتحقق بتوفير المتطلبات المادية والنوعية للحياة، بما يجعل المجتمع متماسكًا. ويُركّز هذا البعد على تنمية قدرات المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحدّ من الفقر (العشري، 2022، ص 289-291).

ثالثًا: مجالات الوقف المائي المعاصرة

نظرًا لما يحظى به الوقف المائي من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والبيئية، فقد تعدّدت مشاريعه في الأقطار العربية والإسلامية، ولا تزال الطموحات قائمة لتنفيذ المزيد منها. وقد حصر محمد (2022، ص 2807-2813) أبرز مجالات الوقف المائي على النحو الآتي:

1. الوقف على مشروعات الحصاد المائي.
2. الوقف من خلال الصناديق الوقفية لتوفير المياه العذبة.
3. الوقف على محطات تحلية المياه.
4. الوقف على تقنيات الاستمطار الصناعي.
5. الوقف على تقنية إعادة استخدام المياه العادمة.
6. الوقف على تقنية تحلية مياه البحر.
7. الوقف على أسبلة المياه في الطرقات والحارات.
8. الوقف على توفير خزانات المياه للاجئين والمشرّدين ومن لا مأوى لهم.
9. الوقف على أنشطة مراكز البحوث المائية.
10. الوقف على إصلاح الآبار وتنميتها وإعادة تأهيلها.
11. الوقف على مشروعات حفر الآبار وإقامة الطلمبات والمضخات اليدوية.
12. الوقف على مشروعات سقيا الماء المتنقلة في البلدان شديدة الحرارة.
13. الوقف على من هم في احتياج إلى الماء من الفقراء والمساكين.
14. الوقف على عمليات التنقيب عن المياه الجوفية.
15. الوقف على وضع الماء في إناء للهوام والدواب والطير والكلاب.
16. الوقف على أجهزة ترشيد استهلاك المياه.
17. الوقف على النشر والتوعية والحملات الإعلامية لترشيد الاستهلاك.

ويُلاحظ أن هذا الحصر يستوعب أهم المجالات الاستثمارية للوقف المائي، مع مراعاة الأولويات والظروف والإمكانات المادية والطبيعية الخاصة بكل بلد.

رابعًا: تجربة إمارة الشارقة في الوقف المائي

تُمثّل تجربة إدارة الأوقاف بإمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا تطبيقيًا يستحق التأمّل. وقد مرّت التجربة بجملة من التحديات والمعوقات التي تواجه معظم إدارات الوقف بشكل عام، وإن اختلفت في حدّتها بحسب اختلاف الدول والأماكن التي تقع فيها هذه الإدارات الوقفية. فدول الخليج العربي مثلًا تتشابه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي منظوماتها السياسية، إذ تنعكس هذه النظم على إدارات الوقف وطريقة عملها.

ومن خلال الاطلاع المباشر على عدد من التجارب الوقفية في الدول العربية والإسلامية، يتبيّن أن دول الخليج العربي تنفرد بفرص استثمارية ومبرّات وقفية وصناديق متعددة في مجال الوقف المائي. مع التنويه بالعمق الوقفي الذي تمتلكه دول إسلامية وعربية أخرى، خاصة تركيا والمغرب ومصر واليمن والعراق وغيرها من الدول التي شهدت فترات ازدهار حضاري إسلامي.

وقد أنشأت الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة مشاريع وقفية متعددة، من أبرزها مشروع سقيا الماء الخيري، الذي يُعدّ من المبادرات المميزة. وقد أُطلق هذا المشروع بالتزامن مع مشروع "بيتي في الجنة"، الذي يهدف إلى بناء وحدات ماء السبيل بطابع معماري إسلامي بديع، لتكون بمثابة الأسبلة المعروفة في الحضارة العربية الإسلامية على مرّ التاريخ، إذ توفّر المياه العذبة الباردة للمارّة، تلبيةً للحاجة وتحقيقًا للراحة النفسية. ونُفّذ عدد من المشاريع الوقفية للماء داخل إمارة الشارقة وخارجها.

ولعلّ الانطلاق السليم لإدارة الوقف عمومًا، والوقف المائي خصوصًا، يكون عبر العمل المؤسسي الذي تتضح فيه النظم القانونية والبنية الإدارية والاستراتيجيات الواضحة، وهي مفاهيم أبرزتها الرشيدي (2017) في ورقتها العلمية.

وثمة علاقة إيجابية بين نظام الوقف والتنمية المستدامة، سواء من حيث تحقيق أهداف التنمية أم ضمان استدامتها واستمرارية إنجازاتها عبر الأجيال. وقد تميّزت الإنجازات التنموية للأوقاف بسمتين بارزتين: أولاهما أن أهداف التنمية الوقفية تمتدّ لتشمل الجوانب الروحية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية كافة. وثانيتهما أن سمة الاستدامة تتوفر بضمان توافر مورد مالي ثابت ومستمر في أصول الوقف، يُوجَّه لتمويل الخدمات الوقفية التي قرّرها الواقف. ونظرًا لبقاء هذه الأصول الوقفية ومواردها المالية واستمراريتها، فقد ضمنت تلك المشروعات التنموية عنصر الاستدامة اللازم (عبد اللطيف وآخرون، 2021، ص 280-281).

المبحث الخامس: تحديات الوقف المائي وآفاق تطويره

على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي يُتيحها الوقف المائي في دعم منظومة الأمن المائي المستدام، وتعزيز مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية، فإن تفعيله على أرض الواقع يصطدم بجملة من التحديات البنيوية والتنظيمية التي تحدّ من قدرته على بلوغ أهدافه المنشودة. ويستدعي تجاوز هذه التحديات تشخيصها أولًا، ثم اقتراح مداخل علاجية متعددة الأبعاد.

أولًا: التحديات القانونية والمؤسسية

تتمثل هذه التحديات في ضعف الأطر التشريعية المنظِّمة للوقف المائي أو تشتّتها، إلى جانب محدودية التكامل بين الجهات المعنية بإدارة الأوقاف والموارد المائية. ويترتب

على ذلك ضعف في المتابعة، وغياب آليات حوكمة فاعلة قادرة على ضمان الاستدامة المؤسسية للمشاريع الوقفية المائية.

ثانيًا: التحديات المالية والإدارية

تشمل هذه التحديات ضعف التمويل، وقلّة الكفاءات المتخصصة في إدارة المشاريع الوقفية ذات الطابع المائي، إضافة إلى محدودية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ويُصعّب هذا الواقع من قدرة المؤسسات الوقفية على مواكبة التطورات التقنية والإدارية الحديثة في قطاع المياه.

ثالثًا: التحديات البيئية

ترتبط هذه التحديات بالضغوط البيئية المتزايدة الناجمة عن ندرة الموارد المائية، وتغيّر المناخ، وارتفاع الطلب على المياه. وتفرض هذه الضغوط ضرورة إعادة النظر في أولويات الإنفاق الوقفي، وتوجيهه نحو مشاريع أكثر استجابة للتحديات المعاصرة.

رابعًا: تحديات الوعي والمشاركة المجتمعية

يُمثّل الوعي المجتمعي أحد أبرز التحديات، إذ لا تزال فئات واسعة من المجتمع تنظر إلى الوقف باعتباره محصورًا في الجوانب الدينية التقليدية، ولا سيما بناء المساجد، دون إدراك امتداداته التنموية والبيئية والاقتصادية، ومنها الوقف المائي. وقد أفضى هذا الفهم المحدود إلى ضعف المشاركة المجتمعية، وتقليص فرص الابتكار في إنشاء أوقاف مائية جديدة، فضلًا عن محدودية استقطاب التمويل المجتمعي والخاص لدعم هذه المشاريع.

خامسًا: مداخل التطوير ومعالجة التحديات

يستلزم تعزيز الوعي بأهمية الوقف المائي تبنّي مقاربات متعددة الأبعاد، تشمل تطوير المناهج التعليمية، وتنظيم حملات توعوية وإعلامية متخصصة، وعقد ورش عمل ومؤتمرات علمية، إلى جانب إشراك مختلف أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية

والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويُستحسن أيضًا توظيف الوسائط الرقمية والتقنيات الحديثة في نشر ثقافة الوقف المائي وتعزيز حضوره في الوعي الجمعي.

ويُشكّل تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، ورفع كفاءة الإدارة الوقفية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، مدخلًا رئيسيًا لتجاوز هذه التحديات، وتمكين الوقف المائي من أداء دوره التنموي بكفاءة وفاعلية، بما يُسهم في تحقيق الاستدامة المائية على المدى البعيد.

الخاتمة والتوصيات

تتجلّى للمتخصصين الأهمية الحضارية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تمثّلها الأوقاف الإسلامية في مسيرة الأمة. ويُعدّ الوقف المائي من أبرز صورها، لارتباطه الوثيق بتلبية حاجات الإنسان الأساسية، كالشرب والوضوء والطهارة، فضلًا عن إسهامه في تلبية احتياجات الكائنات الحية الأخرى من حيوانات وطيور ونباتات. وقد شهد التاريخ الإسلامي نماذج رائدة في هذا المجال، من أبرزها بئر رومة ودرب زبيدة، إلى جانب أوقاف مائية متعددة منتشرة في مختلف أقاليم العالم الإسلامي شرقًا وغربًا.

وفي ظل التحديات الراهنة التي تواجه الدول العربية، خاصة ما يتعلق بندرة الموارد المائية وازدياد الطلب عليها، تبرز أهمية الإدارة الرشيدة للمياه، ويأتي الوقف المائي بوصفه أداة فاعلة في هذا الإطار، لما له من دور في تعزيز الأمن المائي وتحقيق الاستدامة، فضلًا عن إسهامه في دعم مسارات التنمية المحلية. وتمثّل تجربة إمارة الشارقة في الوقف المائي نموذجًا يُحتذى به في هذا السياق.

أبرز النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. يُمثّل الوقف المائي أداةً تنموية فاعلة تُسهم في تعزيز الأمن المائي المستدام، عبر الحفاظ على أصول الأوقاف وضمان استمرارية منافعها.
2. توجد علاقة إيجابية بين نظام الوقف والتنمية المستدامة، من حيث تحقيق الأهداف وضمان استمراريتها عبر الأجيال.
3. يستلزم تفعيل الدور التنموي للوقف المائي تطويرًا مؤسسيًا وتشريعيًا، إلى جانب رفع كفاءة الإدارة وتعزيز الوعي المجتمعي.
4. تُقدّم تجارب بعض الدول العربية، ومنها تجربة إمارة الشارقة، نماذج تطبيقية يمكن البناء عليها في تطوير منظومة الوقف المائي.

التوصيات

في ضوء ما تقدم، تُوصي الدراسة بما يأتي:

1. العناية بالأوقاف الإسلامية والالتزام بشروط الواقفين في إدارتها وتنميتها.
2. الاهتمام بالأوقاف المائية على وجه الخصوص، والعمل على تطويرها واستدامتها.
3. تبنّي مشاريع استثمارية في مجال الوقف المائي تراعي احتياجات المجتمع ومتطلبات العصر.
4. توظيف التقنيات الحديثة في إدارة وتنفيذ مشاريع الوقف المائي.
5. تعزيز البحث العلمي وتنظيم الدراسات والمؤتمرات المتخصصة في الأوقاف عامة، والوقف المائي خاصة.
6. تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للوقف المائي، بما يُمكّن من دمجه ضمن الاستراتيجيات الوطنية للمياه.
7. تنظيم برامج توعوية ومناهج تعليمية تُبرز الأبعاد التنموية والبيئية للوقف المائي.

إقرار

أُقرّ بأنني شاركت بعرض بحث علمي في النسخة الخامسة من المؤتمر السنوي للجمعية المغربية للتسيير، المنعقد بمدينة طنجة يومَي 7 و8 يونيو 2024، تحت شعار: "التدبير المستدام رهان القرن الواحد والعشرين"، والمنظَّم من قِبَل الجمعية المغربية للتسيير والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة، بشراكة مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية– أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، ومجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (ISCAE)، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – عين الشق، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

المصادر والمراجع

بوساق، اليازيد، ومجدان، محمد. (2022). الأمن المائي: دراسة في تطور المفهوم والأهمية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 9(2)، 1133. جامعة خنشلة.

التونسي، أبو عبد الله الرصاع. (1931). شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية) (ط 1). المكتبة العلمية.

الجريدة الرسمية لحكومة دبي. (2022، 21 أكتوبر). تشريعات الأوقاف وشؤون القُصَّر. اللجنة العليا للتشريعات، السنة 56، العدد 587.

الجريوي، عبد الرحمن بن عبد العزيز. (2012، 27–28 نوفمبر). أثر الوقف في التنمية المستدامة [بحث مقدَّم]. ملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر.

دبوس، ناصر عبد اللطيف. (2012). حكم تطهير واستعمال المياه العادمة في الفقه الإسلامي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.

الرشيدي، حياة بنت مناور بن فرحان. (2013). دراسة تاريخية للوقف المائي بالمملكة العربية السعودية بين ماضيه وحاضره: العين العزيزية بجدة أنموذجًا [بحث مقدَّم]. المؤتمر الرابع للأوقاف، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الرشيدي، حياة بنت مناور بن فرحان. (2017، 14-15 فبراير). تأسيس العمل الوقفي المؤسسي لتنمية مستدامة: قراءة ورؤية تاريخية [ورقة عمل]. ورشة عمل دعم الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة لأنشطة التقييس، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، الرياض.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. (2003). تاج العروس (ج 4، ط 2). تحقيق علي شيري. دار الفكر.

الزوكة، خميس. (1995). جغرافية المياه. دار المعرفة الجامعية.

السروي، أحمد أحمد. (2008). الماء والإنسان والكون. عالم الكتب.

الصالح، محمد بن أحمد بن صالح. (2001). الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع (ط 1). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عبد الرحيم، نوبي محمد حسين. (2011). دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة في المملكة العربية السعودية. الأمانة العامة للأوقاف، مشروع مداد الوقف.

عبد اللطيف، محمد أحمد، وآخرون. (2021). دور نظام الوقف في تحقيق التنمية وضمان استدامتها. مجلة العلوم البيئية، 50(11) (الجزء الثالث)، 280-281. جامعة عين شمس.

عبيشات، أمينة، وعماري، إبراهيم. (2018). الوقف المائي ودوره في تفعيل الأمن البيئي المستدام. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، (5). جامعة مستغانم.

عزوز، عبد القادر. (2011). دور الوقف في إدارة موارد المياه والمحافظة على البيئة (ط 1). الأمانة العامة للأوقاف، سلسلة الأبحاث الفائزة في مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف (10).

العشري، صلاح عبد العزيز عبد الوهاب. (2022، 6-7 مايو). الوقف ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور قانوني وإسلامي [بحث مقدَّم]. مؤتمر دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر 2020-2030. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد خاص.

العيوني، عبد الكريم. (2021). الوقف المائي: مقاربة فقهية قانونية واقتصادية في ضوء التجربة المغربية. كتب دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

قانون أوقاف الشارقة. (2018). قانون أوقاف الشارقة رقم 8 لسنة 2018 في شأن الوقف في إمارة الشارقة ومذكرته الإيضاحية (ط 1). سلسلة إصدارات دائرة الأوقاف بالشارقة، رقم 13، قسم البحوث والدراسات.

محمد، علي سيد إسماعيل. (2022). الوقف المائي كآلية تنموية لتعزيز الأمن المائي المستدام: دور الإدارة النبوية في إرسائه والتطبيقات المعاصرة للاستفادة منه. مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان، (5)، 2807-2813.

مرزوق، محمد. (2019). أوقاف المغاربة على الرعاية الصحية: تاريخها وواقعها المعاصر وسبل تطويرها وترشيدها (ط 1). شركة سجلماسة للطباعة والنشر.

مطاوع، عبد الفتاح. (2013). الأمن المائي: برنامج قضايا – محاولة لبلورة تطورات جارية. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، (100).

المقدسي، ابن قدامة. (د.ت). الشرح الكبير (ج 1، ط 1). دار الكتب العلمية.

ابن منظور، جمال الدين. (1993). لسان العرب (ج 6، ط 3). دار صادر.

References

ʿAbayshāt, A., & ʿAmmārī, I. (2018). *Al-Waqf al-māʾī wa-dawruh fī tafʿīl al-amn al-bīʾī al-mustadām* [Water waqf and its role in sustainable environmental security]. *Journal of Human Rights and Public Freedoms*, (5). University of Mostaganem.

ʿAbd al-Laṭīf, M. A., et al. (2021). Dawr niẓām al-waqf fī taḥqīq al-tanmiya wa-ḍamān istidāmatihā [The role of waqf in achieving development and sustainability]. *Journal of Environmental Sciences*, *50*(11) (part 3), 280–281. Ain Shams University.

ʿAbd al-Raḥīm, N. M. Ḥ. (2011). *Dawr al-waqf fī idārat mawārid al-miyāh wa-l-muḥāfaẓa ʿalā al-bīʾa fī al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya* [The role of waqf in water resource management and environmental protection in Saudi Arabia]. General Secretariat of Awqaf, Madad al-Waqf Project.

Al-ʿAshrī, Ṣ. ʿA. ʿA. (2022, May 6–7). *Al-waqf wa-dawruh fī taḥqīq ahdāf al-tanmiya al-mustadāma min manẓūr qānūnī wa-Islāmī* [Waqf and its role in achieving the sustainable development goals from a legal and Islamic perspective] [Conference paper]. The Annual International Conference on the Role of Civil-Society Organizations in Achieving Egypt Vision 2020–2030. *Journal of Legal and Economic Research* (Special Issue).

Al-Jariwī, ʿA. al-R. ibn ʿA. al-ʿA. (2012, November 27–28). *Athar al-waqf fī al-tanmiya al-mustadāma* [The impact of waqf on sustainable development] [Conference paper]. Forum on the Foundations of Achieving Sustainable Development in Islamic Economics, University of Guelma, Algeria.

Al-Maqdisī, Ibn Qudāma. (n.d.). *Al-Sharḥ al-kabīr* (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Al-Rashīdī, Ḥ. bint M. (2013). *Dirāsa tārīkhiyya li-l-waqf al-māʾī bi-l-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya bayna māḍīh wa-ḥāḍirih: Al-ʿAyn al-ʿAzīziyya bi-Jeddah anmūdhajan* [A historical study of water waqf in Saudi Arabia between its past and present: The al-ʿAzīziyya spring in Jeddah as a case study] [Conference paper]. Fourth Awqaf Conference, Islamic University of Madinah.

Al-Rashīdī, Ḥ. bint M. (2017, February 14–15). *Taʾsīs al-ʿamal al-waqfī al-muʾassasī li-tanmiya mustadāma: Qirāʾa wa-ruʾya tārīkhiyya* [Establishing institutional waqf work for sustainable development: A historical reading and vision] [Workshop paper]. Saudi Standards, Metrology and Quality Organization, Riyadh.

Al-Ṣāliḥ, M. ibn A. ibn Ṣ. (2001). *Al-Waqf fī al-Sharīʿa al-Islāmiyya wa-atharuh fī tanmiyat al-mujtamaʿ* [Waqf in Islamic law and its impact on community development] (1st ed.). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University.

Al-Sarwī, A. A. (2008). *Al-Māʾ wa-l-insān wa-l-kawn* [Water, the human, and the universe]. ʿĀlam al-Kutub.

Al-Tūnisī, Abū ʿA.A. al-Raṣṣāʿ. (1931). *Sharḥ ḥudūd Ibn ʿArafa (al-Hidāya al-kāfiya al-shāfiya li-bayān ḥaqāʾiq al-Imām Ibn ʿArafa al-wāfiya* [Commentary on Ibn ʿArafa's definitions] (1st ed.). Al-Maktaba al-ʿIlmiyya.

Al-ʿUyūnī, ʿA. (2021). *Al-Waqf al-māʾī: Muqāraba fiqhiyya qānūniyya wa-iqtiṣādiyya fī ḍawʾ al-tajriba al-Maghribiyya* [Water waqf: A juridical, legal, and economic approach in light of the Moroccan experience]. Kutub Daʿwat al-Ḥaqq, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kingdom of Morocco.

Al-Zabīdī, M. ibn M. al-Ḥusaynī. (2003). *Tāj al-ʿarūs* (ʿA. Shīrī, Ed.; Vol. 4, 2nd ed.). Dār al-Fikr.

Al-Zawka, Kh. (1995). *Jughrāfiyyat al-miyāh* [Geography of water]. Dār al-Maʿrifa al-Jāmiʿiyya.

Būsāq, A., & Majdān, M. (2022). *Al-amn al-māʾī: Dirāsa fī taṭawwur al-mafhūm wa-l-ahmiyya* [Water security: A study on the development of the concept and its importance]. *Journal of Law and Political Science*, *9*(2), 1133. University of Khenchela.

Dabbūs, N. ʿA. (2012). *Ḥukm taṭhīr wa-istiʿmāl al-miyāh al-ʿādima fī al-fiqh al-Islāmī* [The ruling on the purification and use of wastewater in Islamic jurisprudence] [Unpublished master's thesis]. An-Najah National University.

Ibn ʿAzzūz, ʿA. (2011). *Dawr al-waqf fī idārat mawārid al-miyāh wa-l-muḥāfaẓa ʿalā al-bīʾa* [The role of waqf in water resource

management and environmental protection] (1st ed.). General Secretariat of Awqaf, Kuwait International Awqaf Research Award Series (10).

Ibn Manẓūr, J. al-Dīn. (1993). *Lisān al-ʿArab* (Vol. 6, 3rd ed.). Dār Ṣādir.

Marzūq, M. (2019). *Awqāf al-Maghāriba ʿalā al-riʿāya al-ṣiḥḥiyya: Tārīkhuhā wa-wāqiʿuhā al-muʿāṣir wa-subul taṭwīrihā wa-tarshīdihā* [The Maghrebis' endowments for healthcare] (1st ed.). Sijilmāsa Printing and Publishing.

Maṭāwaʿ, ʿA. al-F. (2013). *Al-Amn al-māʾī: Barnāmaj qaḍāyā – muḥāwala li-balwarat taṭawwurāt jāriya* [Water security: An issues programme– an attempt to crystallize ongoing developments]. International Center for Future and Strategic Studies, (100).

Muḥammad, ʿA. S. I. (2022). *Al-Waqf al-māʾī ka-āliya tanmawiyya li-taʿzīz al-amn al-māʾī al-mustadām: Dawr al-idāra al-nabawiyya fī irsāʾih wa-l-taṭbīqāt al-muʿāṣira li-l-istifāda minh* [Water waqf as a developmental mechanism for enhancing sustainable water security: The role of Prophetic management in establishing it and its contemporary applications]. *Journal of the Faculty of Islamic Studies for Boys in Aswan*, (5), 2807–2813.

Official Gazette of the Government of Dubai. (2022, October 21). *Tashrīʿāt al-awqāf wa-shuʾūn al-quṣṣar* [Awqaf and minors' affairs legislation]. Supreme Legislation Committee, Year 56, Issue 587.

Sharjah Awqaf Law. (2018). *Qānūn awqāf al-Shāriqa raqm 8 li-sanat 2018 fī shaʾn al-waqf fī Imārat al-Shāriqa wa-mudhakkiratuh al-īḍāḥiyya* [Sharjah Awqaf Law No. 8 of 2018 concerning waqf in the Emirate of Sharjah and its explanatory memorandum] (1st ed.). Sharjah Department of Awqaf Publications, No. 13.